

العدد الثاني والأربعون - 10/ سبتمبر (2018)

إشكاليات الجغرافيا السياسية للدولة الليبية وأثرها على الاندماج والهوية
- منظور جغرافي سياسي

د. خالد محمد بن عمور.

(أستاذ مشارك - قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة عمر المختار - ليبيا)



العدد الثاني والأربعون - 10 / سبتمبر (2018)

إشكاليات الجغرافيا السياسية للدولة الليبية وأثرها على الاندماج والهوية - منظور جغرافي سياسي

- المقدمة:

يعد من المفيد تحديد الخطوط العريضة لخصائص المكان السياسي لليبيا من الناحية الطبيعية وارتباطاتها بالمتغيرات البشرية بها، لتحديد عناصر الضعف الجيوبوليتيكية للدولة الليبية، لكي نستطيع في النهاية أن نحدد الضوابط الرئيسية التي تحدد الاندماج والهوية للدولة الليبية لكي تتحقق عمليات الاندماج داخل الدولة.

يعد تحقيق الاندماج بين المكونات الثقافية والعرقية بمثابة الغاية الأهم في مشروع بناء الدولة - الأمة بحيث تجري عمليات الاندماج في شتى صعد الدولة وهياكلها، فهي تستهدف بناء كيان سياسي جديد مشترك يشعر به الأفراد والجماعات، بمعنى أن الدولة هي من تعمل على توليد الشعور لدى أعضائها لكونها عاملاً مشتركاً عاماً يقتضي الحفاظ على استمراريته بغية دوام المجتمع بأسره. ومن جهة أخرى تعد الدولة كياناً مشتركاً بالنسبة إلى وحداتها الداخلية من حيث تنظيمها وكيفية إدارتها والتعامل معها، ومثل هذا الولاء المشترك والتنظيم العام لمكونات الدولة الثقافية منها والجغرافية، إنما ينبعث نتيجة العمل بمشروع بناء الدولة - الأمة¹.

فالدولة الليبية ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية بارزة اليوم في عالمنا المعاصر ذات أبعاد مكانية متعددة ومتباينة داخلياً وخارجياً، شكلت الجسم السياسي للدولة وخلفت شخصية لأقاليمها المختلفة، فدولة ليبيا يجب وضعها في إطارها الطبيعي الذي تختص به الجغرافيا السياسية، إذ العودة إلى أصولها الجغرافية السياسية يحقق أساسها ويرصد الثوابت والمتغيرات التي تنظم علاقاتها ويحدد نقاط القوة والضعف الكامنة في كيانها السياسي ومواطن الخطر أو الخطأ في هيكلها الجيوبوليتيكي.

- مشكلة الدراسة:

كل دولة جديدة تبدأ دورة جيوبوليتيكية جديدة في تاريخ حياتها، فهي تبدأ من مرحلة النشأة أو الطفولة بالرغم من أصولها التاريخية القديمة كوحدة سياسية، فمرحلة النشأة هي مرحلة مشاكل الإقليم السياسية وترتيب البيت من الداخل وتدعيم الوحدة الوطنية، وليبيا ورثت إرثاً صعباً معقداً وتركته من المشاكل الجسيمة الطبيعية والمصطنعة المفروضة والمفترضة تتجاوز قدرات دولة جديدة في مرحلة التكوين، وتؤثر في خصائصها السياسية وفعالية أدائها. وهذه الدراسة تحاول التركيز على دراسة أثر إشكاليات الجغرافيا السياسية للدولة الليبية على ظاهرة الانتماء والهوية للوصول إلى بناء وطن ودولة يتحقق فيه الاندماج بين مختلف مكوناته الثقافية.

- أسئلة الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

- ما هي إشكاليات الجغرافيا السياسية للدولة الليبية؟

- هل الاندماج والهوية سيتأثر بالإشكاليات الجغرافية للدولة ويعرقل بناء الدولة؟

¹ - رعد خليل مصطفى، حسام الدين علي مجيد ، " نموذج الدولة - الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 33 ، 2012م ، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص121.

العدد الثاني والأربعون - 10 / سبتمبر (2018)

- ما هو السبيل لإدارة فوارق الهوية لبناء عمليات الاندماج في الدولة الليبية؟
- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أبرزها ما يلي:
- التعرف على الصعوبات الجغرافية السياسية التي تعترض قضية الهوية والاندماج في الدولة الليبية.
- معرفة عيوب الدولة الليبية من الناحية الجغرافية السياسية.
- وضع تصورات ومقترحات تساعد الدولة على التغلب على إشكالية عيوبها الجغرافية السياسية المؤثرة في كيانها السياسي.
- التعرف بأهمية علم الجغرافيا السياسية ودوره في تحديد فعالية أداء الدول وتحديد مكوناتها الثقافية.
- منهجية الدراسة: بحكم أن هذا البحث يهتم بدراسة العيوب الجغرافية السياسية المؤثرة في التركيب المكاني للدولة الليبية المؤثرة على قضية الانتماء والهوية ولكي يصبح البحث علمياً، سيتم الاستعانة بعدة مناهج علمية حسب الحاجة إليها في كل جزء من أجزاء البحث وهي على النحو التالي:
- المنهج التاريخي: الذي يقوم على تتبع ظاهرة معينة من خلال متابعه تطورها في فترات زمنية متعاقبة في محاولة لتفسيرها والكشف عن العوامل التي أدت إليها ولقد تم الاعتماد على هذا المنهج في دراسة التطور التاريخي للكيان السياسي الليبي.
- المنهج الإقليمي: ويهتم الباحث فيه بدراسة وتحليل خصائص قوة أو ضعف الدولة وذلك من خلال دراسة العوامل المكانية المؤثرة في إقليم الدولة والمشكلات المتعلقة بها.
- المنهج المورفولوجي: يهتم بدراسة المظاهر الجغرافية الطبيعية والبشرية للدولة وأثرها على قوتها، وهذا المنهج يركز على شكل الدولة ويتعامل معها على أساس إقليم جغرافي سياسي وكيفية تأثيرها على الانتماء والهوية بليبيا.

الخصائص الجغرافية لليبيا:

ليبيا كمفهوم مكاني لم يبرز إلي الوجود في السياسة الدولية الحديثة إلا مع بداية القرن العشرين، وتحديداً عندما أصدرت الحكومة الإيطالية مرسوماً ملكياً تحت رقم 1133 لانتداب قضاة للعمل في ليبيا عام 1912م في الأول من شهر أغسطس. وقد مثل ذلك المرسوم أول وثيقة رسمية تعلنها الحكومة الإيطالية لتجعل من ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي اللتين كانتا تحت سيطرة الحكومة العثمانية إقليماً سياسياً واحداً حدد له اسم ليبيا.²

وتحتل ليبيا مساحة كبيرة من طرف القارة الإفريقية الشمالي بين خط طول 9 وخط طول 20 شرقاً في حين أن أقصى امتداد لها جنوباً يصل إلى دائرة عرض 18.25 وشمالاً إلى دائرة عرض 32.57 شمالاً. وهذا التحديد الفلكي جعل الدولة الليبية تمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الحدود الجنوبية مع كل من النيجر وتشاد والسودان، أما شرقاً فتسير الحدود مع كل من مصر والسودان وغرباً مع حدود تونس والجزائر.

ويظهر بجلاء من هذا التحديد اتساع رقعة الدولة الليبية التي تقدر مساحتها بحوالي 1750250 كيلومتر مربع تحدها مجموعة من الحدود يبلغ طولها قرابة 6500 كم، منها 4550 كم حدود برية، أما الباقي 1950 فهو طول الشريط الساحلي الممتد من بئر الرملة إلى رأس أجدير غرباً.

2 - الهادي مصطفى بولقمة، سعد خليل القزيري، الجماهيرية - دراسة في الجغرافيا (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 ، 1995م) ص 13.

العدد الثاني والأربعون - 10 / سبتمبر (2018)

أدى هذا الموقع المميز وهذه المساحة الكبيرة على الساحل الجنوبي للمتوسط إلى تأثر البلاد منذ أقدم العصور بالعديد من الأحداث التاريخية المهمة جداً التي عرفتها منطقة البحر المتوسط، وقد لعب هذا الموقع دوراً فريداً في جانبين مهمين: الأول التطور الجيوبوليتيكي لليبيا، والثاني: التركيب الداخلي للدولة.³

وأراضي الدولة الليبية رحبة في معظمها ويبلغ متوسط ارتفاعها ما بين 200-600 متر فوق سطح أراضيها وتتحدر تدريجياً كلما اتجهنا شمالاً حتى تنتهي عند ساحل البحر المتوسط مكونة حزاماً ساحلياً منخفضاً يختلف اتساعه من منطقة إلى أخرى، وتتعدد المظاهر التضاريسية بالأراضي الليبية إلا أنه يمكن حصرها في ثلاث نطاقات رئيسية، النطاق الأول: يشمل السهول الساحلية في كل من المنطقة الشرقية وسهل بنغازي وسرت وسهل مصراته الخمس وسهل الجفارة، والنطاق الثاني: ويضم المرتفعات الشمالية التي تتمثل في هضبة البطنان والجبل الأخضر والجبل الغربي، أما النطاق الثالث: وهو النطاق الصحراوي الذي يشمل الهضاب مثل الحماد الحمراء والمنخفضات الشمالية مثل منخفض الجغبوب وأوجله وجالوا واجخرة ومنخفض مراده، كما يشمل هذا النطاق أحواض أوباري ومرزق وحوض الكفرة بالإضافة إلى الجبال التي تتمثل في جبل الهروج وجبل تبستي وجبل العوينات وجبل السوداء، ويضم النطاق الصحراوي عدة أودية كبيرة مثل وادي الشاطئ وادي الآجال بالإضافة إلى المسطحات الرملية والسرير.

وتمتد الأراضي الليبية في جزئها الأعظم ضمن النطاق الصحراوي الجاف الذي يسود أغلب القسم الشمالي من القارة الإفريقية، ولا يستثنى من ذلك إلا شريط ضيق يمتد على طول البحر المتوسط وبعض البقع الجبلية الواقعة شمال البلاد، حيث تسقط الأمطار بكميات تكفي لنمو حياة نباتية طبيعية تختلف في كثافتها وفي أهميتها بالنسبة لقيام الحياة الحيوانية والبشرية حسب كمية الأمطار. فمن هذه المناطق ما تكفي أمطارها لنمو غابات وأحراش دائمة الخضرة شبيهة بالتي تنمو في مناخ البحر المتوسط، كما هو الحال في الجبل الأخضر، ومنها لا تكفي أمطاره لنمو حشائش موسمية سرعان ما تختفي باختفاء آخر رحه مطر في الموسم كما هو الحال في منطقة سهل الجفارة⁴.

وبحكم موقع ليبيا في الإقليم المداري وشبه المداري جعل درجات الحرارة لا تختلف كثيراً بين مناطق البلاد المختلفة، وهي عموماً مرتفعة في الصيف باستثناء الشريط الساحلي والمرتفعات الشمالية، ومعتدلة إلى مائلة إلى البرودة في الشتاء، أما فيما يخص الرياح السائدة على الساحل فالاتجاه السائد في الصيف هو الشرقي يليه الجنوبي الشرقي والشمالي الغربي. أما في فصل الشتاء فيغلب الاتجاه الشمالي والشمالي الغربي ثم الجنوب الغربي، أما الأقاليم الجنوبية فالرياح الجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية بالإضافة إلى الشمالية هي السائدة. وعموماً يغلب على مناخ ليبيا الجفاف طول العام.

ويبلغ سكان ليبيا حوالي 5.363.369⁵ نسمة حسب المسح الوطني للسكان عام 2012م على مساحة تبلغ حوالي 1.750.250 كيلومتر مربع، وهكذا يتضح جلياً التباين الحاد بين مساحة الدولة الشاسعة وحجم سكانها المحدود، مما انعكس سلباً على توزيعهم المكاني داخل البلاد وظهر بمظهر التوزيع المشتت المتخلخل الذي يوحى بضعف التركيز السكاني وانخفاض الكثافة السكانية. وبتفحص خريطة توزيع السكان في ليبيا يتضح عدم انتظام هذا التوزيع، فأغلب المناطق الجنوبية والوسطى تظهر بوصفها مناطق خالية من السكان تقريباً، ويستقر السكان في مدن وقرى صغيرة في

3- نفس المصدر السابق ، ص ص 16 - 20 .

4 - الهادي بولقمة ، " لنشرب من البحر " ، مجلة قاريونس العلمية ، السنة الثانية ، العدد الأول (1989م) بنغازي ، ص 62

5 - دولة ليبيا ، وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، " المسح الوطني للسكان عام 2012م " ، طرابلس ، ص 1 .

العدد الثاني والأربعون - 10 / سبتمبر (2018)

واحات مبعثرة في الصحراء من غات حتى الكفرة. غير أن منطقتي التركيز السكاني التقليديتين هما منطقة التركيز السكاني في الشمال الغربي وتمثل نواتها مدينة طرابلس، ومنطقة التركيز السكاني الثانية في الشمال الشرقي وتمثل نواتها مدينة بنغازي، وبشكل عام لعبت العوامل الجغرافية الطبيعية وخاصة المناخ والغطاء النباتي والعوامل البشرية وخاصة العامل الاقتصادي، دوراً رئيساً في التشتت الداخلي للسكان، فقد حددت منذ زمن بعيد ملامح التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا⁶.

- إشكاليات الجغرافيا السياسية للدولة الليبية:

قد تكون ليبيا دولة حديثة في السياسة الدولية ولدت في منتصف القرن العشرين، ولكنها بمقاييس الجغرافيا السياسية دولة قديمة يتجاوز عمرها عشرون قرناً على الأقل، وليبيا كوحدة جغرافية سياسية مهما كان وعاؤها ضعيفاً من القوة والوزن أو ضئيل الحجم والثقل استطاعت أن تفرض نفسها على العالم الخارجي كما على أبنائها في الداخل، فهذه الكتلة التي تقع بين المغرب العربي في الغرب ووادي النيل بمصر في الشرق ومن البحر المتوسط في الشمال إلى الجنوب في عمق الصحراء الكبرى، تمتد لمساحات شاسعة في طولها وعرضها اعتبرت منطقة جغرافية قائمة بذاتها وعامل فصل بين المغرب العربي والشرق العربي بحكم مساحتها الشاسعة واختلاف خصائصها الطبيعية والبشرية.

إن عاملي الامتداد المترامي والاختلاف الطبيعي يعدان في نفس الوقت نقطتي القوة الحقيقيتين في كيان ليبيا، فهما ضمننا قيام الكيان ثم بقاءه عبر التاريخ، ونحن أمام وحدة سياسية أصيلة تمثل وطن لشعب تاريخي واضح القوام والتخوم، ولكن هنالك بالمقابل عاملاً ضعف بدرجة أو بأخرى، فالحجم الطبيعي أو الوزن السياسي المحدود هو العامل الأول، لأن المنطقة محدودة الموارد والسكان وتبدو كقرم بين كتلتين مصر شرقاً والمغرب العربي غرباً. أما العامل الثاني فيتمثل في النسيج الطبيعي الفقير الممزق الذي خلق بيئات متباعدة داخل كيان الدولة الطبيعي، وجعل هناك قدر من التفكك الطبيعي النسبي وبالتالي نوعاً من التشتت والتبعثر الطبيعي الذي يضعف الكيان السياسي للبلاد ويفقدها بؤرة نووية جامعة قوية النسيج الطبيعي. وليبيا بالمفهوم الجيوبوليتيكي الدقيق دولة واسعة ذات وزن سياسي ضئيل وكثافة سكانية مخلخلة وموارد طبيعية هائلة ونواة تاريخية هامشية التموقع وتخوم وحدود طويلة المسافات ويصعب مراقبتها باستمرار.

ومن وضع نقاط القوة والضعف في كفة ميزان الجيوبوليتيكي وفضل الأولى (نقاط القوة) والثانية (نقاط الضعف) كان هناك كيان سياسي واضح مهما اختفى أو تم تمزيقه، أنها دولة من دول الضرورة صنعتها الظروف السياسية، ومثل ظهور النفط عامل مؤثر في سياساتها الداخلية والخارجية فقد قلب النفط كيانها ومنح البلاد قوة مضاعفة وفائض قوة وغطى الضعف في خصائصها الطبيعية.

وليبيا ورثت إرثاً صعباً معقداً وتركته من المشاكل الجسيمة الطبيعية والمصطنعة المفروضة والمفترضة تتجاوز قدرات دولة جديدة في مرحلة التكوين، وتؤثر في خصائصها السياسية وفعالية أدائها، لذا يجب معرفة تأثير هذه الخصائص الجغرافية السياسية على الدولة الليبية التي من أهمها ما يلي:

1- الكيان السياسي لليبيا على مر التاريخ (باستثناء دولة البترول) كان كياناً فقيراً من حيث الموارد والسكان لسيادة الصحراء على معظم رقعة البلاد، فهي دولة صحراوية فقيرة، مما جعلها منطقة صراع نفوذ بين القوى الخارجية لأهمية موقعها الجغرافي.

6- منصور محمد الكيخيا ، " السكان " ، فصل في كتاب الجماهيرية - دراسة في الجغرافيا ، تحرير الهادي بولقمة ، سعد خليل القزيري ، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 ، 1995م) ص 335 - 338 .

العدد الثاني والأربعون – 10 / سبتمبر (2018)

2- النسيج الداخلي للدولة ممزق ويعاني من التفكك الطبيعي النسبي، وبالتالي قدر ما من التشتت والتبعثر السكاني والعمراني الذي يضعف الاندماج المكاني للدولة. والكيان السياسي لأي دولة لا يمكن أن يكون مخلخل إلي حد أو آخر، وبالتعبير الجيوبوليتيكي الدقيق دولة واسعة بكل ما يعني ويحدد هذا التعبير ووزن سياسي ضئيل وكثافة سكانية مخلخلة وقوة بشرية محدودة وتباين شديد في الموارد بين أقاليم البلاد ونواة تاريخية ضعيفة هامشية الموقع وحدود وتخوم طبيعية صعبة الرقابة.

3- شكل الدولة غير منتظم وزاد من ضعف شكل الدولة أن مركز الدولة ليس في المركز الهندسي للإقليم، وهذا عامل ساهم في تشتت الأقاليم وابتعادها عن المركز، وشدها إلي الخارج في عملية تفرغ سلبية لكيان الدولة، وأدى إلي تنافس سلبي داخل كيان الدولة وهو ما يفسر المنافسة التاريخية لقيادة الدولة بين إقليمين طرابلس وبرقة.

4- مراكز العمران داخل الدولة هي الضابط الأساسي لتركيبها السياسي الداخلي، فليبيا دولة تنقسم إلي إقليمين، الأول الجبهة الساحلية وهما كتلتان منفصلتان، والإقليم الثاني الظهر الصحراوي. والجبهة الساحلية هي الإقليم المعمور سكانيا وعمرانياً في البلاد ينقسم إلي منطقتين (منطقة طرابلس – منطقة بنغازي) يفصل بينهما نطاق صحراوي يبدأ من جبال تبستي إلي خليج سرت، هذا الانفصال في النطاق الساحلي في المنطقة الوسطى التي تعد أهم مناطق ثروات البلاد خلق نوعاً من العزل المكاني بين مناطق المعمور وانعكس سلباً على التفاعل المكاني الداخلي بين الإقليم الشرقي (برقة) والإقليم الغربي (طرابلس).

5- تمتاز البلاد بوجود ثلاث كتل سكانية بارزة الأولى هي منطقة طرابلس (المنطقة الممتدة من تاورغاء شرقاً إلي رأس أجدير غرباً) الثانية منطقة بنغازي (المنطقة الممتدة من اجدابيا غرباً إلي أمساعد شرقاً) ومنطقة سبها مما خلق تبعثراً للسكان في البلاد وتباين بين هذه الكتل الثلاث من حيث حجم سكانها.

6- ضعف المركزية بحكم التطرف الهامشي للقلب السياسي الحيوي النابض للدولة الذي يقع في الركن الشمالي الغربي للبلاد، وهو بذلك قلب ميت مما عرض هذا القلب للخطر وقلل من قبضة الدولة المركزية بحكم المسافات الشاسعة في بيئات صحراوية وشبه صحراوية صعبة.

7- التشتت الطبيعي شكل عامل فصل داخلي بارز في ظل تخلف وسائل النقل والمواصلات وتحاول الدولة خلق تماسك سياسي وتنموي يخفف من هذا التشتت خاصة في ظل تشتت العمران والسكان.

8- بقدر ما تعاني ليبيا من التشتت الطبيعي في تركيبها الجيوبوليتيكي إلا أنها تمتاز بتجانس بشري في مظهره العام، بالرغم من أن التوزيع الجغرافي يشير إلي وجود مناطق نفوذ لغوية من الامازيغ في عدة أماكن من الشريط الساحلي وجبل نفوسه بالإضافة إلي لغات الطوارق و التبو وكل هذه المناطق اللغوية ذات اتجاه خارجي مما قد يخلق عدم تجانس بشري إلي جانب التشتت الطبيعي.

9- لم تسلم ثورة 17 فبراير من تداعيات جيوبوليتيكية كان لها أثر واضح في مصير وأحداث الثورة، فقد لعبت عملية الصراع بين القوى الخارجية دوراً مؤثراً في الأحداث العسكرية والسياسية، إذ تبلورت دورة جيوبوليتيكية لتدافع القوى الخارجية على البلاد والتي انعكست سلباً على عملية الاندماج في البلاد.

10- منظومة التوجه الداخلي المدعومة بقوى خارجية تشير في تفاعلاتها إلي الاتجاه الخطي شرق – غرب تحت قيادة تيار الفيدرالية في المنطقة الشرقية وتيار نواة الدولة الذي لا يرغب في الاتجاه نحو الحكم الاتحادي، هذا التجاذب إذا استمر لفترة زمنية سيبعث بإشارات لتحرك الاتجاه المعاكس شمال – جنوب من خلال تشجيع قوى الجنوب في التفكير أبعد من الحكم الاتحادي والارتباط بأصولهم

العدد الثاني والأربعون - 10 / سبتمبر (2018)

التاريخية. كما أن التدخل الخارجي الذي يمثل توجه الشمال قد يدفع بعدة سيناريوهات تحافظ له على مصالحه.

11- تكريس الدولة الرخوة في ليبيا هو نتيجة إفرزات ثورة 17 فبراير التي تمثلت في عسكرة المجتمع (عسكرة القبيلة) والانغلاق المحلي الذاتي أمام الجوار المحلي، في مقابل ضعف دور الدولة في أداء وظائفها والسيطرة على التفاعلات الداخلية مما يقودها إلى حالة التفكك وبروز الانتماءات القبلية الضيقة مما يخلق حالات تنافر مكاني تزيد من هشاشة كيان الدولة.

الاندماج والهوية:

يتفق معظم الباحثين المهتمين بمسألة الهوية والاندماج في ليبيا على وصف الهوية في ليبيا بالمسكوت عنها وبالقضية البالغة الحساسية والتعقيد، وتحاول العديد من الأدبيات والكتابات المتخصصة والغير المتخصصة دراسة إشكاليات المكونات الثقافية وأثرها على الاندماج في ليبيا وبناء هوية جماعية للدولة الوطنية، التي تقوم على مفهوم وفكرة المواطنة ومدنية الدولة.

والهوية والاندماج لهما أهمية في حياة الناس والمجتمعات وقد اهتم الباحثين بهما عند معالجة تحديات بناء الدولة والوحدة الوطنية، فهناك سؤال مهم عن كيف تتشكل دولة وطنية حديثة تجمع كل المواطنين بلا صراعات أثنائية أو جهوية أو لغوية وكيفية إدارة إشكاليات أزماتها المرتبطة بالاندماج، والبحث عن هوية مشتركة تجمع الناس وتوحدتهم تجاه أي انقسام وهذه الهوية ينتج عنها الاندماج والبناء الوطني للدولة المدنية.

وباستقراء الأدبيات التي تناولت مفاهيم الهوية والاندماج من خلال الآراء الفكرية المختلفة التي تناولتها بالتنظير لها كعلم معرفي مستقر، التي بدأت بالظهور في العصر الحديث منذ 1950م في مؤتمر اليونسكو إلى مؤتمر دربان الذي عقد عام 2001م الخاص بمناهضة العنصرية وحماية حقوق الأقليات. وجميع هذه الأنشطة العلمية العامة والمتخصصة، سواء على مستوى الاجتهاد الفردي للعلماء أو على المستوى المؤسسات الدولية، صاغت مفاهيم وأفكار قدمت روى منهجية، ولتقريب معنى مصطلح الهوية والاندماج يجب أن يكون الحديث عن الهويات بالجمع، خاصة حين ربطها بالهوية الجماعية، فهناك هوية ذات صلة بالقومية الأمة Nationalism وأخرى هوية وطنية National وأخرى هوية دينية Religious وهوية اجتماعية Social والدراسة تتفق مع الرؤى القائلة أن جميع هذه الهويات بخصائصها المتفرقة تساهم في خلق هوية وانتماء جماعي⁷.

وكلمة الهوية من أصل لاتيني وتعني الشيء نفسه أو الشيء هو ما هو عليه، أي أن الشيء له الطبيعة نفسها التي للشيء الأخر، وفي التراث الفكري العربي تتعدد التعريفات لمفهوم الهوية، فالهوية هي الانتماء، فالهوية الدينية هي شعور الانتماء إلى طائفة دينية، والهوية المحلية (الجهوية) هي الشعور إلى الانتماء إلى منطقة معينة، والهوية اللغوية هي الشعور بالانتماء إلى لغة معينة.

وفي التراث الفكري العربي تتعدد التعريفات للهوية فحسب المعاجم العربية هي حقيقة الشيء الذي تميزه عن غيره، كما أن هوية الإنسان تعني حقيقته المطلقة وصفاته الجوهرية وهو منسوب إلى (هو) أما الهوية الجماعية فهي معالمها وحقائقها المميزة وأصالتها، أما سياسياً فالمصطلح

7- علي خليفة الكواري ، (2001م) " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية " ، ندوة المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 13 - 15 .

العدد الثاني والأربعون - 10/ سبتمبر (2018)

يشير إلى انه مفهوم إيديولوجي يمكن التعبير عنه وتجسيده من خلال الدين أو اللغة أو العرق⁸، ولذلك يعتقد العديد من الباحثين أن مصطلح الهوية مصطلح سياسي ولد ضمن عملية صراع سياسي، فهي بذلك مجموعة نظامية من المفاهيم في موضوع الحياة أو الثقافة السياسية وكما هي طريقة أو محتوى التفكير المميز لفرد أو جماعة أو ثقافة، وكما تتضمن النظريات والأهداف المتكاملة التي تشكل قوام برنامج سياسي اجتماعي أو مذهب فكري أو عقائدي لجماعة ما⁹.

فالهوية مصطلح سياسي اجتماعي يختزل مفاهيم التبعية والانتماء والتشخيص والولاءات لتحديد بناء مجتمع ما وتميزه عن مجتمع آخر بذلك الهوية في المصطلح يتم توظيفها إيديولوجياً، وكتعبير مؤدج تعني منظومة من الأفكار والمعتقدات بها يكون شرح وتشخيص وتفسير دينامية وحراكية المجتمع وطرائق العمل فيه، كما بها يتحدد الإطار العام للمجتمع وهندسة العلاقات بين جماعته وفق المنظور المتكامل لطبيعة العلائق بين أفراد المجتمع كما أيضا بها يتحدد وسائل الاتصال والنضال الاجتماعي الذي يرتفع بالمجتمع إلى أفاق أعلى.

- الاندماج:

قبل الولوج في مفهوم الاندماج (Integration) لا بد من الإشارة إلى حقيقة مفادها أن البشر محكومون بالاختلاف ومن ثم بالانقسام وفق ما يختلفون فيه، سواء أكان موضوع الاختلاف دينياً أم طائفياً أم طبقياً أم أيديولوجياً وربما غيرها، والانقسام قانون ثابت يحكم المجتمعات البشرية، وما انهيار الأمم والإمبراطوريات وتمزقها إلا دليل على ذلك.

أن مفهوم الاندماج لإغراض البحث هو بمثابة العملية التي توحد جماعات متباينة بعضها عن بعض ثقافياً واجتماعياً وذلك في إطار وحدة إقليمية واحدة، ومن ثم تشكيل هوية وطنية جامعة¹⁰، وهو يتفق مع ما يذهب إليه موريس دوفرجيه في وصفه الاندماج بأنه عملية توحد المجتمع وتميل إلى جعله منسجم ومتجانس في بوتقة واحدة¹¹، حيث يعتمد الاندماج إلى الدفع باتجاه بناء مجتمع متناغم سياسياً وثقافياً من حيث التطابق بين الدولة بوصفها وحدة سياسية والأمة بوصفها وحدة ثقافية، ويأخذ الاندماج أربعة مسارات هي كما يلي:

1- الاندماج القومي: يشير هذا النمط من الاندماج إلى إيجاد حس الهوية القومية لتسيطر وتقود كل الولاءات الثانوية، فالاندماج وفقاً لهذا المعنى يفترض فيه وجود مجتمع متنوع ثقافياً تتميز فيه كل جماعة عن الأخرى، وعملية الاندماج القومي تهدف إلى بناء هوية ثقافية جامعة وكل ما عداها يدخل إطار التنوع الثقافي للمجتمع.

2- الاندماج الإقليمي: يعني الاندماج الإقليمي إنشاء سلطة مركزية قومية تعلق على شتى الأقاليم والوحدات التي قد تكون فيها الجماعات متباينة ثقافياً أو اجتماعياً، والتعامل معها على أساس المساواة¹². بمعنى آخر العمل على تحويل ولاءات الأطراف ومطامحهم وسائر أنشطتهم نحو المركز.

8 - الطيب عبد الجليل حسين محمود (2005م): " الهوية والجنسية - دراسة حالة تشريع قانون الجنسية السودانية في الفترة الممتدة من 1948م-2005م "، كلية العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية، عمادة الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهرى، الخرطوم، ص 21 .

9 - عدنان السيد حسين، المواطنة: أسسها وأبعادها، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2012م) ص 9 .

10- Myron Werner , " Political Integration and Political Development " , George S . Massenet , ed ., The Dynamics of Modernization and Social Change : A Reader (California : Goodyear Publishing Company Inc., 1973) , P. 166.

11 - موريس دوفرجيه، ترجمة سامي الدروبي، جمال الأتاسي، مدخل إلى علم السياسة (بيروت: دار الجيل) ص 221 .
12 - Weiner , Ibid ., P. 166 .

العدد الثاني والأربعون - 10 / سبتمبر (2018)

3 - الاندماج بين النخبة والعوام: تشير عملية الاندماج هذه إلي إيجاد علاقة الثقة بين الحكام والمحكومين على النحو الذي يتم فيه ردم الهوة القائمة بين الجانبين ذات الصلة باختلافاتهما ، فهذه الهوة قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة بحسب فاعلية السكان.

4 - الاندماج أقيمي: يعني الاندماج أقيمي إيجاد حد أدنى من الإجماع على القيم والمبادئ اللازمة بغية الحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي، وقد يشتمل هذا الإجماع العام على القيم ذات الصلة بالعدالة والمساواة والمواطنة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وتقاسم موروث مشترك¹³.

ويتضح مما تقدم أن ميل مصطلح الاندماج الوطني إلي الاهتمام ومخاطبة تلك العواطف والمشاعر الذاتية التي يكنها الأفراد تجاه الدولة، رغم تفاوت انتماءاتهم الثقافية والاجتماعية أو تباين الوحدات الإدارية التي يعيشون فيها تاريخياً، في الوقت الذي يعبر الاندماج الوطني عن تلك السيطرة المادية التي تحوزها حكومة المركز وتبسط هوية وطنية يخضع لها الجميع برغبتهم ورضائهم لأنها تجمع معظم الهويات الثقافية الفرعية بالدولة¹⁴.

- مكونات الهوية في ليبيا:

كما هو معروف فإن الأفراد لديهم هويات وكذلك للجماعات، ويجدد الأفراد هوياتهم ويعيدون تعريفها في جماعات، كم توضح نظرية الهوية الاجتماعية، وتقود حاجة الناس للهوية إلي البحث عنها في مجموعات مركبة بشكل ذاتي أو عشوائي، فمن ناحية يمكن للفرد أن يكون عضواً في مجموعات كثيرة، وبالتالي القدرة على تبديل الهوية، أما هوية المجموعة فهي تحوي ميزة تعريفية أساسية تكون أقل قدرة على التبدل.

وغالبا ما تكون الهويات مركبة وقد تكون وراثية ومحلية وثقافية وسياسية واجتماعية ووطنية، وتتبدل الأهمية النسبية المميزة لهذه الهويات لدى الأفراد والجماعات من وقت إلى آخر ومن حال إلى حال كما يمكن للهويات أن تتكامل أو تتناقض فيما بينها عند هذا الحد أو ذاك.

وقد حظي التفكير بالهوية الوطنية الليبية وببداية تشكل تلك الهوية أمراً يثير التساؤلات، فهل هي امتداد للحضارات القديمة من الامازيغي و التبو والطوارق، أما هي امتداد للحضارة العربية الإسلامية. وكما هو معروف يتوقف تماسك كل مجتمع أنساني على فهم أفراده لقيمة قواعده المشتركة، وهذا الفهم لا يكتسبه الإنسان بالولادة، ولكن يتحصل عليه من خلال مراحل حياته المختلفة¹⁵، ولا يمكن أن نفهم المجتمع بلكيته ولا النظم المختلفة فيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلا بالتطرق بشكل تفصيلي إلى مكونات المجتمع ومن هذا المنطلق سنتطرق إلي مكونات الهوية الليبية كما يلي:

1- العائلة والقبيلة: تعد العائلة والقبيلة من المكونات المهمة والأساسية للتوجه الفكري المرتبط بالهوية في ليبيا، ولا تقل أهمية عن مؤسسات الدولة الثقافية والتربوية والإعلامية، وهي من أولى المؤسسات البنيوية التي تؤثر في أفكار وسلوكيات الفرد ودورها مهم في صياغة رموز الهوية الوطنية، والمجتمع الليبي يحفل بالمد القبلي بشكل واضح، هذا المد أصبح حاضراً في الحياة السياسية والضبط الاجتماعي وأصبح يعتمد عليه في تحقيق التوازن السياسي داخل الدولة وتشكيل الهويات المحلية التي أصبح الانتماء لها في أحيان كثيرة يفوق الانتماء للوطن مما قد يعرقل عمليات الاندماج داخل الدولة وفقاً لمنظور الدولة المدنية التي تعتمد على مبدأ المواطنة.

13 - رعد عبد الجليل علي ، التنمية السياسية مدخل للتعبير (طرابلس : الجامعة الليبية المفتوحة ، 2002م) ص 107 .

14 - Roger Scruton , The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought , 3rd , . ed , (New York ; Palgrave Macmillan , 2007) , P . 334.

15 - محمود أمين العالم ، " المشهد الفكري والثقافي العربي عام 2000م " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (257) السنة 23 ، تموز 2000م ، ص 20 - 21 .

العدد الثاني والأربعون - 10 / سبتمبر (2018)

2- التعددية العرقية: بالرغم من أن اغلب سكان الدولة هم من العرب، إلا أن هنالك مكونات عرقية مهمة ومؤثرة في الدولة الليبية تتكون من الامازيغ والتبو والطوارق وهم يشكلون نسبة لا بأس بها، ولكن هم مكون أساسي من الدولة الليبية خاصة أنهم يستقرون في أماكن حيوية من حيث أهميتها الاقتصادية للبلاد ومن حيث موقعها الجغرافي الذي يسمح لها بالتواصل مع نفس عرقيتهم في دول الجوار التي تشترك معها في اللغة والمذهب بعكس اختلافها مع بقية سكان ليبيا من حيث اللغة والمذهب، هذا التوطن للعرقيات سيكون مؤثراً على تكوين هوية وطنية للدولة. وهذا لا يعني أن هذا التعدد مصدر للنزاعات حالياً في ليبيا، فالعديد من دول العالم تتعايش فيها قوميات وعرقيات مختلفة، كما أن معظم هذه المكونات تربطها صلة الوطن في ظل احترام التنوع.

3- التوجهات السياسية والفكرية المبنية على طرح أيديولوجي معين تشكل حالياً جزءاً من الهوية الوطنية بالرغم من تعارض بعضها، وصراعها أو توافقها سيكون مؤثراً في عمليات الاندماج للهوية الوطنية، خاصة وان بعض الإيديولوجيات تعتبر عابرة للحدود وإطار عملها يخضع لهذه الاستراتيجيات العابرة للحدود.

- اثر عيوب الدولة الجغرافية السياسية على الاندماج والهوية:

من الناحية النظرية وخصوصاً في النماذج التي تستهدف بناء الدولة - الأمة، ستعمل السلطة في الدولة على توزيع جهودها بصورة هادفة على عمليتين رئيسيتين، أولاهما: هي عملية تكوين الدولة من خلال بناء المؤسسات والهيكل اللازمة للسيطرة على الدولة لتأدية عملها بفعالية، وثانيهما: العمل في عين الاتجاه على أن يتم إيجاد علاقة الثقة المتبادلة بين أعضاء المجتمع السياسي لبلورة صيغة توافقية للعيش في ظل كنف الدولة وتحت هوية وطنية جامعة لكل أطراف واتجاهات المجتمع، إن إشكالية الدراسة الرئيسية التي تتمحور حول تساؤل رئيسي لماذا بعد مرور أربعة سنوات من عمر ثورة فبراير 2011م وسقوط النظام السياسي الذي حكم ليبيا لمدة تجاوزت أربعة عقود، وجد الليبيون أنفسهم منقسمين حول صراعات جهوية وعرقية وقبلية من أجل فرض الإيرادات السياسية الضيقة، والتي بدون شك ستكون من تحديات بناء الدولة المدنية وتأخيرها، وهذا الصراع للإرادات بدأ ينهش كيان الدولة ويخلق تمزيق لوحدة التراب الليبي من خلال التصلب والانغلاق على هويات محلية تطمح في تجسيد هويتها على حساب كيان الدولة، بل تذهب بعض الهويات إلى الانفصال عن الدولة الليبية نهائياً.

تنتقل الإشكالية السابقة من الإقرار بان الدولة عجزت عن تحقيق الاندماج لضعف ترسيخ ثقافة الدولة الحديثة، وبروز دولة هشّة وفاشلة غير قادرة على فرض إرادتها وسيادتها واحترامها على المجتمع، ولعل ما يجعل التشديد على عجز الدولة في هذا السياق انه تم الرهان بشكل شبه مطلق على الدولة الناشئة بعد سقوط النظام السابق على قيادة مشروع وطني يقود إلي تماسك المجتمع ونجاح مشروع الاندماج، بيذا أن الدولة سرعان ما انكشفت ضعفها ومحدودية كفاءتها لقيادة مشروع الاندماج، حيث تآكلت شرعيتها وتضاءل منسوب تحكّمها في القدرة التوزيعية المادية والرمزية، وتشكلت بعد أحداث فبراير قوى جديدة لم تعد تقنعها شرعية الدولة ولم تستهوها جاذبية الحكام مما زاد في وتيرة التآكل المتصاعد لشرعية الدولة الوطنية وهذا قاد إلى استعصاء تحقيق الاندماج.

علاوة على ما سبق ضعف الحداثة السياسية في المجال السياسي والنسيج المجتمعي الليبي، حيث ظل الموروث التاريخي التقليدي المتمثل في الدور السياسي لقبيلة حاضراً مؤثراً في الدولة والمجتمع، يضاف إلي ذلك الطبيعة التسلطية للدولة خلال العقود الأربعة السابقة مما زاد في

العدد الثاني والأربعون - 10 / سبتمبر (2018)

تعقيد عمليات الاندماج وبناء المواطنة، فقد أعاق تسلط الدولة إمكانيات بروز قيم الأفراد الجماعية والمجتمعية وحال دون التصالح مع الدولة وتقديم الولاء لها عن باقي الأنماط الأخرى من الولاءات.¹⁶

وتتباين أسباب العجز عن تحقيق الاندماج والهوية في ليبيا إلا انه يمكن إرجاعها إلي عدة أسباب رئيسية مرتبطة بعيوبها الجغرافية السياسية منها التالي:

1- فقر البيئة الجغرافية الذي خلق نسيج سكاني ممزق بحكم التشتت الطبيعي اضعف عمليات الاندماج المكاني داخل الدولة، بحكم انخفاض الكثافة السكانية ووجود مساحات واسعة خلقت بيئات محلية منعزلة ومنغلقة.

2- اثر شكل الدولة غير المنتظم في عملية الاندماج، وزاد من ضعف شكل الدولة أن مركز الدولة ليس في المركز الهندسي للإقليم، وهذا عامل ساهم في تشتت الأقاليم وابتعادها عن المركز، وشدها إلي الخارج في عملية تفريغ سلبية لكيان الدولة، وأدى إلي تنافس سلبي داخل كيان الدولة وهو ما يفسر المنافسة التاريخية لقيادة الدولة بين إقليمي طرابلس وبرقة، وبروز ولاءات جهوية (برقة - طرابلس - فزان) فوق ولاء الدولة الوطنية.

3- ضعف السيطرة على أقاليم الدولة بحكم التطرف الهامشي للقلب السياسي الحيوي النابض للدولة الذي يقع في الركن الشمالي الغربي للبلاد، وهو بذلك قلب ميت مما عرض هذا القلب للخطر وقلل من قبضة الدولة المركزية بحكم المسافات الشاسعة في بيئات صحراوية وشبه صحراوية صعبة، وزاد من عمليات تفضيل الولاء المحلي على الولاء للدولة.

4- أن التوزيع الجغرافي للسكان يشير إلى وجود جيوب لغوية من الامازيغ في مناطق عديدة من الشريط الساحلي وجبل نفوسه بالإضافة إلى لغات الطوارق والتبو وكل هذه الجيوب للغوية ذات اتجاه خارجي مما قد يخلق عدم تجانس بشري إلى جانب التشتت الطبيعي، ويخلق انتماءات عرقية ولغوية على حساب الولاء للدولة الوطنية.

5- منظومة التفاعل الداخلي لبناء الدولة تشير في تفاعلاتها إلي الاتجاه الخطي شرق - غرب، هذا التجاذب عرقل عملية الاندماج وخلق هويات محلية تتمتع بنفوذ قوي في جسم الدولة، وإذا استمر لفترة زمنية سيبعث بإشارات لتحرك الاتجاه المعاكس شمال - جنوب من خلال تشجيع قوى الجنوب في التفكير أبعد من الحكم الاتحادي والارتباط بأصولهم التاريخية. كما أن التدخل الخارجي الذي يمثل توجه الشمال قد يدفع بعدة سيناريوهات تحافظ له على مصالحه.

6- تكريس الدولة الرخوة في ليبيا قاد إلى الانغلاق المحلي الذاتي أمام الجوار المحلي، في مقابل ضعف دور الدولة في أداء وظائفها والسيطرة على التفاعلات الداخلية مما قاد إلي بروز هويات جهوية وقبلية تفوق مستوى هوية للدولة.

7- ضعف الرابطة السياسية بين المركز والأطراف في نطاق الدولة قد يعيد إنتاج أطروحات المدرسة الاستعمارية (الانقسامية للدولة) فالانقسام السياسي قد يقود زيادة التجاذبات المكانية في ظل انهيار فكرة الدولة الموحدة التي لن تجد من يدافع عنها.

8- تميز الاستعمار الإيطالي لليبيا بأنه استهدف الانتماء والهوية وليس تجزئة الأرض وتقسيمها، ولان إعادة بناء الشخصية الجماعية أصعب من استرداد التراب، فقد فعلت السياسة الاستعمارية فعلها في إضعاف لحمة المجتمع، بل أن الاستقلال الذي ناضل الجميع من اجل انتزاعه سرعان ما فتح الباب أما

16 - أمحمد مالكي، " الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير " ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، 30 - 31 / مارس 2013م ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة) ص 7 - 8 .

العدد الثاني والأربعون - 10 / سبتمبر (2018)

رؤى متباينة وأحيانا متنافرة لإشكالية البناء الوطني بدليل التوافق على الحد الأدنى من بناء الدولة الليبية وفقاً للحكم الاتحادي لتناظر الرؤى بين الأقاليم الثلاث.

9- التغيير غير المتوازن الذي حصل داخل المجتمع، بسبب المسببات الموضوعية والتي يمكن تلخيصها في الهزات الاجتماعية المتلاحقة التي أدت إلى تحلل منظومة القيم الجماعية التي يمتلكها، من عسكرة المجتمع والقبيلة والحروب الأهلية والصراعات السياسية التي ضربت النسق القيمي للبناء الداخلي للمجتمع.

10- أن أزمة الهوية في ليبيا هي نتيجة مباشرة لازمة الاندماج، فالأخيرة هي أصلاً نتاج ضعف الدولة في توظيف قدراتها المادية والفكرية في استيعاب التنوع المتنامي لجماعات المجتمع ومطالبها.

- آليات تعزيز الاندماج والهوية في الدولة الليبية:

من البديهي أن تعاني ليبيا في هذه المرحلة التي تعد مرحلة تاريخية حاسمة وخطيرة على الكيان السياسي للدولة في ظل عيوبها الجيوبوليتيكية التي تعاني منها، وعلى الجميع العمل وفقاً لآليات تعزز الانتماء والهوية التي من أبرزها في التالي:

1- تتعزز عمليات الاندماج والهوية من خلال تفعيل حقيقي للمشاركة السياسية كأحد أبرز الآليات السياسية، وهي تمثل طيفا من الحقوق يمتد من حق الترشح والانتخاب إلى حل أزمة استيعاب القوى الاجتماعية الصاعدة مع ظروف بناء الدولة من خلال تفهم أن البلد في حال حراك سياسي - اجتماعي والتي بدورها تفرز واقعاً اجتماعياً وقوى سياسية جديدة ، مما يتطلب إنشاء مؤسسات سياسية جديدة.

2- إن قدرة المجتمع على الاندماج تكون أوفر وترتفع نسبتها بارتفاع المستوى الاقتصادي، حيث أن إدراك المواطنة المتكاملة لا يتم إلا بالتمتع بالحقوق الاقتصادية ولو بالحد الأدنى لنقوية الإحساس بمعنى المواطنة والانتماء للهوية.

3- إصلاح الخلل السكاني تدريجياً المتمثل في سوء توزيع الجغرافي وزيادة فعالية التواصل بين المناطق السكانية وفقاً لمتطلبات سياسات الدمج المكاني التي تحقق وحدة التراب الليبي.

4- إن الشعور بالمواطنة ألقه تجاه الأرض والتاريخ والتراث ومحاسبة النفس ومحاربة الفساد السياسي والإداري والمالي من خلال تصحيح المسار وجعل الوطن مسؤلية سامية يساهم فيها الجميع ومن منطلق كل حسب موقعه إيماناً بان الوطن والمواطنة ستؤدي قي النهاية إلى تجاوز أزمة الاندماج والهوية في ليبيا.

5- معالجة السلطة السياسية لكل جوانب التهميش المجتمعي التي تثير حالات الاضطرابات والقلق والتشكيك في أرجاء الوطن وتشجع على بروز الانتماءات المحلية التي تعرقل قيم المواطنة للدولة.

6- إن الذي يميز روح المواطنة أنها عقلانية وهي تقوم على الحكمة، لذا فهي ترتبط بجهد قائم على التأمل والإرادة وهي بلا شك تعبر عن حب الوطن والاندماج والانتماء إليه.

7- إن الانتماء إلى الدولة لا يتم بشكل سلبي، لذا يجب أن يشعر الجميع من مجموعات داخل المجتمع بأنهم جزء لا يتجزأ من نسيج الوطن وأنهم جزء حيوي وفاعل في بناء الوطن وان يكون التصرف وفق دوافع الوحدة الوطنية ووحدة البلاد وأمنها.

8- إن التعددية والتنوع والتباين التي يتمتع بها المجتمع الليبي ليست حالة سلبية أو حالة فردية بين دول العالم، فمعظم الدول لها هذا التعدد والتنوع بيذا أن بعض هذه الدول تخطت هذه المرحلة وكونت

العدد الثاني والأربعون - 10 / سبتمبر (2018)

هويتها الوطنية بفضل ما تحقق لديها من تقدم اقتصادي وتماسك اجتماعي وثقافة وطنية مبنية على روح المواطنة عبر آليات تجعل المجتمع يشعر بحالة مرتفعة من الاندماج والانتماء.

9- إن بناء دولة مدنية عصرية يتطلب كخطوة أولى تجاوز أطر الجماعات العرقية والمحلية لصالح بناء مؤسسات وأطر شاملة، أي إقامة جهاز سياسي وأداري على مستوى الدولة ككل، وهذا لا يعني القضاء على خصوصية الجماعات في الجماعة الوطنية، عن طريق تحقيق الحرية والمساواة والمشاركة السياسية وعدالة التنمية والثروة لكل الجماعات المحلية دون تمييز أو تقصير .

10- استحداث مجلس خاص بالوحدة الوطنية، يضم جميع التيارات الثقافية والقوى السياسية والزعامات المحلية التي تمثل كل أطراف المجتمع الليبي، يطرح برنامج وطني لبناء ليبيا يستند إلى فكرة المواطنة الصادقة التي تهدف إلى بناء الوطن.

- الخاتمة:

يتفق معظم الباحثين في مجال الاندماج والهوية على أن مفهوم الهوية الوطنية أخذت طابعها السياسي بعد أن تشكلت الدول وفرضت الحدود الجغرافية، إلا أن هذا المفهوم في الواقع اتسع ليصبح مفهوما إنسانيا شاملا فيما بعد، ولا ننكر انه في عالمنا المعاصر ومع دخول الألفية الثالثة، تبدل مفهوم الهوية الوطنية وحلت محلها هويات عدة، قديمة أو جديدة، مبتكرة أو معاد إنتاجها، قبلية أو مذهبية.

ونعتقد أن الهوية مكون مركب تتجاوب فيه عناصر تكوينية متعددة، تقوم على إعادة تركيب مفردات الهوية، مما قد يقود إلى تغليب المهنة مقابل الثقافة أو الانتماء بالولادة على النطع بالثقافة، أو الدين على اللغة، أو المذهب على الدين، والهوية مكون يتسم بقدر كبير من المرونة، بمعنى أن تغليب مكون على مكون ممكن في بعض الأحيان، ولكن الأهم من ذلك نظل الفكرة الأساسية هي كيف يمكن تكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع هي روح وأساس الاندماج والانتماء وفقا لفكرة المواطنة، فالمواطنة المبنية على الوطنية تعد الإطار الأوسع لكل الهويات الفرعية لأنها تشعر أبناء الجماعات المحلية بأنهم جزء لا يتجزأ من نسيج الوطن الذي يضم أبناء ليبيا بمختلف أطيافهم وانتماءاتهم وأنهم جزء حيوي وفاعل في بناء الدولة، خاصة وإن مكونات الهويات العرقية في ليبيا تشترك في عدة أسس دينية وثقافية واجتماعية وتربطها أواصر اجتماعية وثيقة الصلة، وتشترك في تاريخ ونضال طويل مما يجعل إمكانية تخطي تلك العقبات والاختلافات التعددية امراً سهلاً في ظل الرغبة الصادقة للجميع في العيش المشترك على ارض هذا الكيان الذي يطلق عليه ليبيا.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ارتبطت بالأسئلة البحثية التي حاولت الإجابة عليهن بأسلوب منهجي ضمن إطار الجغرافيا السياسية نستعرض أبرز الملامح العامة لتلك الإجابات:

فيما يتعلق بالسؤال الأول ما هي إشكاليات الجغرافيا السياسية للدولة الليبية ؟

- توصلت الدراسة إلى أن إشكاليات الجغرافيا السياسية لليبيا تمثلت أبرزها في التشتت الطبيعي بين أقاليم البلاد وسوء توازن السكاني والعمراني مما خلق بيئات محلية غير متجانسة، وضعف عمليات التواصل والاتصال بين أقاليم الدولة، كما اثر شكل الدولة غير المنتظم في جغرافيتها السياسية وزاد من ضعف هذا الشكل أن مركز الدولة ليس في المركز الهندسي للإقليم، وهذا عامل ساهم في تشتت الأقاليم وابتعادها عن المركز، وشدها إلى الخارج في عملية تفريغ سلبية لكيان الدولة، وأدى إلى تنافس سلبي داخل كيان الدولة.

العدد الثاني والأربعون – 10 / سبتمبر (2018)

- الكيان السياسي لليبيا على مر التاريخ (باستثناء دولة البترول) كان كياناً فقيراً من حيث الموارد والسكان لسيادة الصحراء على معظم رقعة البلاد، فهي دولة صحراوية فقيرة، مما جعلها منطقة صراع نفوذ بين القوى الخارجية لأهمية موقعها الجغرافي.

- النسيج الداخلي للدولة ممزق ويعاني من التفكك الطبيعي النسبي، وبالتالي قدر ما من التشتت والتبعثر السكاني والعمراني الذي يضعف الاندماج المكاني للدولة، ووزن سياسي ضئيل وكثافة سكانية مخلخة وقوة بشرية محدودة وتباين شديد في الموارد بين أقاليم البلاد ونواة تاريخية ضعيفة هامشية الموقع وحدود وتخوم طبيعية صعبة الرقابة.

- تم تكريس الدولة الرخوة في ليبيا الذي هو نتيجة إفرات ثورة 17 فبراير التي تمثلت في تشجيع الهويات المحلية، في مقابل ضعف دور الدولة في أداء وظائفها والسيطرة على التفاعلات الداخلية.

فيما يتعلق بالسؤال الثاني هل الاندماج والهوية سينتأثر بالإشكاليات الجغرافية للدولة ويعرقل بناء الدولة؟

- فقد بات واضحاً تأثير العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية على عمليات الاندماج والهوية فيها، حيث أن فقر البيئة الجغرافية خلق نسيج سكاني ممزق بحكم التشتت الطبيعي مما اضعف عمليات الاندماج المكاني داخل الدولة، بحكم انخفاض الكثافة السكانية ووجود مساحات واسعة خلقت بيئات محلية منعزلة ومنغلقة.

- وساهم شكل الدولة غير المنتظم في تشتت الأقاليم وابتعادها عن المركز، وشدها إلي الخارج في عملية تفريغ سلبية لكيان الدولة، وأدى إلي تنافس سلبي داخل كيان الدولة وهو ما يفسر المنافسة التاريخية لقيادة الدولة بين إقليمي طرابلس وبرقة، وبروز ولاءات جهوية (برقة – طرابلس – فزان) فوق ولاء الدولة الوطنية.

- ضعف السيطرة على أقاليم الدولة بحكم التطرف الهامشي للقلب السياسي للدولة الذي يقع في الركن الشمالي الغربي للبلاد، وهو قتل من قبضة الدولة المركزية بحكم المسافات الشاسعة وزاد من عمليات تفضيل الهوية المحلية على هوية للدولة.

وفيما يتعلق بالسؤال الثالث حول: ما هو الوضع الأمثل لإدارة فوارق الهوية لبناء عمليات اندماج من أجل تحقيق الدولة المدنية؟

اقترحت الدراسة عدة آليات لتعزيز الاندماج والهوية في ليبيا تمثلت في:

- تفعيل المشاركة السياسية كأحد ابرز الآليات السياسية التي تساهم في الحد من أزمة استيعاب القوى الاجتماعية الصاعدة التي تستغل ظروف بناء الدولة، حيث أن البلاد في حال حراك سياسي – اجتماعي والتي بدورها تفرز واقعاً اجتماعياً وقوى سياسية جديدة، مما يتطلب استيعاب هذه القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة ضمن هذا الحراك.

- رفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للناس، حيث أن إدراك المواطن المتكاملة لا يتم إلا بالتمتع بالحقوق الاقتصادية ولو بالحد الأدنى لتقوية الإحساس بمعنى المواطنة والانتماء للهوية.

- معالجة الخلل السكاني بين أقاليم الدولة تدريجياً المتمثل في سوء توزيع الجغرافي وزيادة فعالية التواصل بين المناطق السكانية وفقاً لمتطلبات سياسات الدمج المكاني التي تحقق وحدة التراب الليبي، عن طريق انتهاز سياسات سكانية تحد من التباين المكاني للسكان.

العدد الثاني والأربعون - 10/ سبتمبر (2018)

- محاربة الفساد السياسي والإداري والمالي في الإدارات المختلفة للحد من هيمنة الجهوية على تلك الإدارات ، وجعل الوطن مسؤولية سامية يساهم فيها الجميع ومن منطلق كل حسب موقعه إيماناً بان الوطن والمواطنة ستؤدي في النهاية إلي تجاوز أزمة الاندماج والهوية في ليبيا.

- يجب على السلطة السياسية المركزية معالجة لكل جوانب التهميش المجتمعي التي تثير حالات الاضطرابات والقلق والتشكيك في أرجاء الوطن وتشجع على بروز الانتماءات المحلية التي تعرقل قيم المواطنة للدولة. وإن بناء دولة مدنية عصرية يتطلب كخطوة أولى تجاوز أطر الجماعات العرقية والمحلية لصالح بناء مؤسسات وأطر شاملة، أي إقامة جهاز سياسي وأداري على مستوى الدولة ككل، وهذا لا يعني القضاء على خصوصية الجماعات في الجماعة الوطنية، عن طريق تحقيق الحرية والمساواة والمشاركة السياسية وعدالة التنمية والثروة لكل الجماعات المحلية دون تمييز أو تقصير.

- قائمة المصادر:

- 1- الطيب عبد الجليل حسين محمود، (2005م): " الهوية والجنسية - دراسة حالة تشريع قانون الجنسية السودانية في الفترة الممتدة من 1948م-2005م"، كلية العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية، عمادة الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهرى، الخرطوم.
- 2- أمحمد مالكي، " الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 30 - 31 / مارس 2013م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة).
- 3- الهادي بولقمة، "لنشر من البحر"، مجلة قاريونس العلمية، السنة الثانية، العدد الأول، (1989م) بنغازي.
- 4- الهادي مصطفى بولقمة، سعد خليل القزيري، الجماهيرية - دراسة في الجغرافيا، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1995م).
- 5 - رعد خليل مصطفى، حسام الدين علي مجيد، " نموذج الدولة - الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33 ، 2012م، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 6- رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، (طرابلس : الجامعة الليبية المفتوحة ، 2002م).
- 7- عدنان السيد حسين، المواطنة: أسسها وأبعادها، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2012م) .
- 8 - علي خليفة الكواري، (2001م) " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، ندوة المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- 9 - محمود أمين العالم، " المشهد الفكري والثقافي العربي عام 2000م"، مجلة المستقبل العربي، العدد (257) السنة 23 ، تموز 2000م.
- 10- منصور محمد الكيخيا، "السكان" ، فصل في كتاب الجماهيرية - دراسة في الجغرافيا ، تحرير الهادي بولقمة، سعد خليل القزيري، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1995م).



العدد الثاني والأربعون – 10/ سبتمبر (2018)

11- مورييس دوفرجيه، ترجمة سامي الدروبي، جمال الأتاسي، مدخل إلى علم السياسية ، (بيروت: دار الجيل).

12- Myron Werner , " Political Integration and Political Development " , George S . Masannat , ed ., The Dynamics of Modernization and Social Change : A Reader (California : Goodyear Publishing Company Inc., 1973) .

13 – Roger Scruton , The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought , 3rd , . ed , (New York ; Palgrave Macmillan , 2007) .